

Distr.: General
19 December 2000
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة المستأنفة لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ١٥-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

البند ٧ من جدول الأعمال

النظر في التقارير الخاصة

النظر في التقارير الخاصة

مذكرة من الأمين العام

١ - طلبت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠، وفقا للفقرة ٦١ (ج) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، إلى المنظمة التالية أن تقدم تقريرا خاصا إلى اللجنة في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠ (انظر E/2000/88 (Part 2)، الفقرة ٧٥):

منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب

٢ - وفي نفس الدورة، طلبت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية أيضا إلى المنظمة التالية أن تقدم تقرير متابعة إلى اللجنة في دورتها المستأنفة (انظر E/2000/88 (Part 2)، الفقرتان ١٢٣ و ١٢٤):

الاتحاد العالمي للعمل

٣ - ويحال إلى اللجنة طي هذا المعلومات التي تلقاها قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للنظر فيه.

المحتويات

الصفحة

أولا -	منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب	٣
ألف -	معلومات أساسية	٣
باء -	رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة من رئيس منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب إلى قسم المنظمات غير الحكومية	٣
١ -	رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة من منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب إلى مستشار البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة	٣
٢ -	رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة من منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب إلى الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة في جنيف	٤
جيم -	رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من رئيس منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب إلى قسم المنظمات غير الحكومية	٦
دال -	التقرير الخاص المتعلق بأنشطة منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب	٦
هاء -	رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من قسم المنظمات غير الحكومية إلى رئيس منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب يطلب فيها معلومات إضافية	٩
ثانيا -	الاتحاد العالمي للعمل	١٠
ألف -	معلومات أساسية	١٠
باء -	رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى قسم المنظمات غير الحكومية من الأمين العام للاتحاد العالمي للعمل	١٠

باء - رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة
من رئيس منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق
التعاون بين الشمال والجنوب إلى قسم
المنظمات غير الحكومية

أتشرف بأن أبعث إليكم طيه مجموعة من الوثائق
سأشعر بالامتنان التام لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء اللجنة
المعنية بالمنظمات غير الحكومية إليها، وهي اللجنة التي
ستعكف مجدداً على دراسة ملف المجلس الدولي لرابطة السلم
القاري والذي ارتبط به بصورة غير مباشرة واستثنائية.

وسأشعر بالارتياح لو أحطتم بها علماً بصورة
مسبقة، إذ أنه سيكون في إمكانكم في هذه الحالة تكوين
رأي أوضح وأدق بشأن الوضع الحقيقي لهذه المسألة الدنيئة
القائمة على مجموعة مقززة من الأكاذيب والشهادات
الملفقة.

وفي إمكانكم التأكد من أن هذه الوثائق قد وُجّهت
في نفس اليوم إلى البعثتين الدائميتين لكوبا في جنيف
ونيو يورك.

(توقيع) هنري باندييه
الرئيس والمؤسس

١ - رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة
من منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون
بين الشمال والجنوب إلى مستشار البعثة الدائمة
لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبعث إليكم طيه مجموعة من الوثائق
التي بعثت بها توا إلى سعادة السيد السفير فوق العادة والممثل
الدائم لجمهورية كوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف،
بشأن مشكلة المجلس الدولي لرابطة السلم القاري التي
سيوجه إليها مجدداً نظر أعضاء اللجنة المعنية بالمنظمات
غير الحكومية خلال شهر أيلول/سبتمبر، والتي تعني بصورة
غير مباشرة.

أولاً - منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق
التعاون بين الشمال والجنوب
المركز الاستشاري الخاص

ألف - معلومات أساسية

كان معروضا على اللجنة المعنية بالمنظمات غير
الحكومية في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠ شكوى مقدمة من
مثل كوبا إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن تقديم المجلس الدولي
لرابطة السلم القاري في جنيف لأوراق اعتماد عدد من
الأشخاص إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق
الإنسان والذين، وفقاً لما ذكره الوفد الكوبي، "اتبعوا أنماطاً
واضحة من انتهاك الأحكام الواردة في قرار المجلس
٣١/١٩٩٦". وبالإشارة إلى الصلات القائمة بين منظمة
المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب
والمجلس الدولي لرابطة السلم القاري، طلبت اللجنة، عملاً
بالفقرة ٦١ (ج)، إلى المنظمة أن تقدم تقريراً خاصاً عن
أنشطتها إلى اللجنة في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠. وطلبت
اللجنة بصفة خاصة معلومات عن الأنشطة المضطلع بها بين
المنظمة والمجلس.

وأحال قسم المنظمات غير الحكومية بإدارة الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة الطلب المتعلق بالتقرير
الخاص إلى منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين
الشمال والجنوب. وتلقى القسم رسالة بتاريخ ٤ أيلول/
سبتمبر ٢٠٠٠ تتعلق بهذه المسألة؛ وترد تلك الرسالة
وضميماتها في الفرع باء أدناه. وتلقت أيضاً رسالة مؤرخة
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وترد في الفرع جيم
أدناه، وتحيل التقرير الخاص لمنظمة المدن المتحدة من أجل
تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب، والذي يرد في الفرع
دال أدناه وترد في الفرع هاء أدناه رسالة مؤرخة ١٨ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من قسم المنظمات غير
الحكومية إلى المنظمة، يطلب فيها معلومات إضافية.

٢ - رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة
من منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون
بين الشمال والجنوب إلى الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة في جنيف

بتاريخ ٣١ أيار/مايو الماضي استلمتم رسالة موقعة
من الأستاذ الدكتور فرانسيس ديسار المقيم في نامور
(بلجيكا) يوجه فيها اتهامات لشخصي ومنظمتي، التي أتولى
رئاستها وقمت بتأسيسها، بصورة مستقلة عن منظمة أخرى
هي المجلس الدولي لرابطة السلم القاري، والتي أقوم بتمثيلها
في جنيف، والتي لم أقم بعد لصالحها بأنشطة فعلية يمكن أن
تحم بلدكم.

ومن المنطقي تماما أنكم أحلتم هذه الرسالة إلى البعثة
الدبلوماسية في نيويورك التي استغلته عند تقديم شكوى ضد
المجلس الدولي لرابطة السلم القاري، والتي تقوم بدراستها
حاليا اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ثم المجلس
الاقتصادي والاجتماعي.

وقد علمت بالطريق الرسمي بمضمون هذه الرسالة،
وكذلك بمضمون وثائق أخرى مرفقة بها وأجدي مضطرا إلى
إبلاغكم باحتجاجي الرسمي على "المعلومات" الواردة بها
والتي أرى أنها تنطوي على قذف خطير، مما يبرر تماما
الدعوى الجنائية التي قمت برفعها ضد كاتبها والمتواطئين
معه، مع طلب تعويضات وفوائدها عن الضرر المعنوي
الخطير الذي لحق بي، وكذلك بمنظمتي.

ومضمون هذه الرسالة مجموعة هائلة من الأكاذيب
سيكون من السهل عليّ كشفها، كما أن لدي جميع الأدلة
على أن نوايا المدعو الأستاذ الدكتور ديسار موحى بها إليه
من فئة معروفة جيدا تسعى بكل الطرق للاستيلاء على
منظمة غير حكومية تتيح لها الدخول إلى منظمة الأمم
المتحدة ونشر دعايتها المدمرة بها.

فالمدعو الأستاذ الدكتور فرانسيس ديسار يواصل
مضايقتي بهدف معلن هو اغتصاب المنظمة التي أتولى رئاستها
وقمت بتأسيسها، وهذا لمصلحة فئة معروفة دوليا، وقد
وجدت أنه أصبح لزاما علي رفع دعوى قضائية جنائية.

وفي الوضع الحالي، فإنه من المستحيل إصدار حكم،
فمجموعة الأكاذيب الموجهة لا يمكن سوى أن تلحق أشد
ضرر ممكن بالمنظمات المعنية. وفي هذه الظروف، أرى أنه
من واجبي أن أطلعكم على جميع العناصر المتعلقة بهذه
المسألة، مع اقتناعي التام بأنكم ستولونها الاهتمام اللازم وأن
تتمكنوا من إصدار حكمكم بعد الاضطلاع التام على
المسألة.

وسأكون رهن إشارتكم لتقديم أي إيضاحات تكميلية
تودون الحصول عليها، وأتقدم إليكم بالشكر الخالص مقدما
على الاهتمام الذي ستولونه لهذه المسألة المؤسفة التي لا
تستند إلى أي أساس حقيقي والتي هي بدون شك نتاج
لخيال بعض العناصر.

وكنتم أتمنى أن أكون متواجدا في نيويورك يوم إثارة
هذه المسألة مجددا، ولكنني فقدت مؤخرا للأسف زوجتي إثر
مرض طويل جدا وبعد خمسين عاما من الزواج. ولا أزال
تحت تأثير صدمة هذه الخسارة المؤلمة جدا، وأجدي، علاوة
على ذلك، في سن ٨٥ عاما، مصابا بمرض متطور يجعلني
أخشى من الإصابة بالعمى التام في المستقبل القريب جدا.

والملف المعروض على أعضاء اللجنة فاسد تماما،
فجميع الوثائق التي يضمها والقادمة من طرف ثالث مختلقة
تماما وأملها سوء النية التام. وفي إمكاني أن أشهد بذلك
بشرفي وبعد أداء اليمين.

(توقيع) هنري باندييه
الرئيس والمؤسس

لمقتطف من صحيفة ABC التي تصدر بمدريد، حيث ظهر بوضوح شديد أنني لم أسئ استخدام أي لقب آخر سوى اللقب المصرح به لي. وإني أتحرى الدقة الشديدة بشأن هذه المسألة، وسأضطر للأسف التدخل تكررًا ضد الصحفيين الذين لا يريدون على الدوام كما ينبغي الألقاب الحقيقية المنسوبة إلي. ولكن لا يمكننا للأسف أن نفعل شيئًا إزاء هذا إذ أنه يتعين علينا قضاء وقتنا في تصحيح الأخطاء التي يرتكبها الصحفيون. ويتعلق الأمر إذن بتأكيد بسوء نية من جانب الاستاذ ديسار والذي لم يكن حاضرا في الاجتماع المذكور والذي يحاول الآن الثأر لنفسه بسبب استبعاده من وظيفته كنائب للرئيس بسبب خيانتته ومناوراته التدليسية وحالات القذف ومحاولات زعزعة الاستقرار، والتزيف واستخدام التزيف، وما إلى ذلك.

وأقسم بشرفي أنه لا يوجد أي تواطؤ بيني وبين مؤسسة مديروس التي أجهل وجودها وكذلك الاجتماع المذكور.

وأقيم بالتأكيد علاقات ودية للغاية منذ ١٥ عاما مع ماري - باز مارتينيز نيتو. ولكنني أعتقد أن ذلك لا يشكل جريمة. وتتعدى علاقاتنا المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وليس لها أي صلة على الإطلاق بمشاكل ذات طابع سياسي.

وقد حصل المجلس بوسائله الخاصة على مركزه الاستشاري، واقتصر عملي فقط، من الناحية القانونية، على وضع نظامه الأساسي وفقا لأحكام التشريع السويسري، ولكوني فرنسيا، فإنني على علم تام بهذا المجال.

ويزعم السيد ديسار في رسالته بأن المجلس قد غير موطنه القانوني وهو مدريد لتحويله إلى عنواني في فيرنيه - فولتير. وهذا غير صحيح تماما ويمكن التذليل على ذلك في أي وقت كان. وفي مسكني، وهو قريب جدا من جنيف، لا توجد أي منظمة، سواء كانت مؤيدة لكاسترو أو معادية

وأترك لرئيسة المجلس الدولي لرابطة السلم القاري مهمة الدفاع عن نفسها ضد الاتهامات الموجهة إليها بطريقة خاطئة، وسأكتفي بالاحتجاج على التعبيرات التي تسمي شخصا والتي تنطوي بالتالي على مساس خطير بمنظمتي.

وقد دعيت للسفر إلى مدريد يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لحضور اجتماع نظمته السيدة ماري - باز مارتينيز نيتو رئيسة المجلس الدولي لرابطة السلم القاري ومديرة مؤسسة مديروس للاحتفال بإنشاء هذه المؤسسة، والتي يعتبر رئيسها شخصية معروفة جيدا ويرمي إلى تطوير أنشطتها لصالح جمعية حقوق الإنسان بصفة عامة. وأنا لست عضوا في هذه المنظمة.

ومن الصحيح أنه يوجد من بين العاملين في مجال المساعدة عدد كبير من الكوبيين المنفيين ولكنني لا أرى في ذلك أي شيء يمكن أن يعتبر ضد حقوق الإنسان. وما يمكننا تأكيده بشدة هو أنه لم ترد في أي حديث أدلى به المتكلمون أي إشارة إلى وجود نية ما للقيام بأعمال إرهابية ضد بلدكم ترمي إلى التصفية الجسدية لرئيسكم. ولم توجه إلي الدعوة لإلقاء كلمة، وجرى تقديمي فقط على أنني مدافع عن حقوق الإنسان، وصديق - وليس لدي أي شيء أخفيه - للمنفين الكوبيين، كما أنني صديق للتبتيين وللتاميل ولشعوب أخرى عديدة تحاول إسماع صوتها في الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد دورات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية. فهل لذلك أعتبر إرهابيا، إذ يجب السير في طريق طويل جدا، إذ أنني أعتبر عدوا شرسا للإرهاب بصفة عامة ولدي أفكار، ولا أذهب إلى أبعد من عرضها شفويا أو كتابة، دون أن أخطئ بعض القيود التي أحترمها.

وزعم في هذه الرسالة أنه جرى الترتيب بالاحتفال لاعتباري ممثلا للأمم المتحدة. وهو أمر غير صحيح تماما، وأدلل على ذلك بأن أرفق بهذه الرسالة صورة ضوئية

وإنني بالطبع على استعداد للرد على أي أسئلة أخرى قد توجه إلي من الأعضاء المحترمين باللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. وأود أن أقسم مجددا بشرفي بعدم صحة أي اتهام من الاتهامات الموجهة إلي من الاستاذ المدعي فرانسيس ديسار، وهو من المؤيدين غير المشكوك فيهم للكنيسة العلمية الزائفة، وهو حاليا موضوعا لشكوى جنائية مقدمة مني إلى المحاكم المختصة وتتعلق بعدد من التصرفات الخطيرة للغاية.

وفي إمكاني أن أوفر للجنة، إذا لزم الأمر، مجموعة من الوثائق الأصلية التي تدلل على صدق تأكيدات.

(توقيع) هنري باندييه
الرئيس والمؤسس

دال - التقرير الخاص المتعلق بأنشطة منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب

أتشرف بأن أحيل إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التقرير الخاص الذي طُلب مني فيما يتصل بالشكاوى المقدمة ضد منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب التي لها مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والموجهة ضدي أنا هنري باندييه رئيس المنظمة ومؤسسها.

وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، وجه البروفيسير فرانسيس ديسار المقيم في نامور، بلجيكا، رسالة (تحتفظ بنسخة منها) إلى البعثة الدائمة لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة يثير فيها الشكوك إزاء الأنشطة التي تضطلع بها منظماتنا والتي أضطلع بها كرئيس ومؤسس لها فيما يتعلق بكوبا. ووجهت أيضا رسائل أخرى، ولكننا، للأسف، لا نعرف ما ورد فيها.

له. ومسكن مفتوح بحرية لأي شخص يرغب في زيارته، وسكرتيري تعمل في خدمة جميع الذين يطلبون خدمات منظماتي، والتي تقدم عنها وثائق بمجرد طلبها.

ويتحدث السيد ديسار عن جمعية عمومية عزلتني في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عندما كنت في مدريد حيث قضيت ٤٠ ساعة فقط. وهذه الجمعية العمومية، المؤلفة من أربعة أشخاص من بينهم شخص لا أعرفه تماما وكان موجودا في نيويورك، وآخر ليس له أي وظيفة في منظمتي والذي كان موجودا معي في مدريد برفقة زوجته، وثالث قابلته بناء على اختيار زميل قبل ذلك ببضعة أسابيع بناء على طلب ملح من السيد ديسار. ولم يكلفني إحباط هذا الانقلاب جهدا، وتمثل في إقالة الشخصين الحاضرين من بين الأشخاص الأربعة الذين اشتركوا في هذه المناورة الاحتمالية المشؤومة التي أحيلت إلى القضاء الآن.

وأعتقد أنه من غير المجدي اقتطاع المزيد من وقتكم الثمين، وأضيف أنه إذا كانت لديكم أي إيضاحات تكميلية تودون طلبها، فإنني رهن إشارتكم تماما لكي أقوم بزيارتكم. وبالرغم من خلافاتنا في الرأي بشأن سياسة معينة، فإنني لا أزال رجلا كيّسا، ورجلا شريفا يحب جميع أشباهه، أيا كانت آراؤهم ويود أن يعتقد أيضا في إمكانية إحياء القيم الإنسانية والتقليدية والأساسية.

(توقيع) هنري باندييه
الرئيس والمؤسس

جيم - رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من رئيس منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب إلى قسم المنظمات غير الحكومية

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الخاص المطلوب مني والمتعلق بمشكلة المجلس الدولي لرابطة السلم القاري.

أود أولاً أن أبين لكم بإيجاز فلسفة منظمنا والروح التي تهيمن على مساعيها اليومية.

ومنظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب، تلك المنظمة التي أسسها وأرأسها، تؤدي أعمالها في ظل أكثر أنواع الامتثال روحاً ونصاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار المجلس ١٢٩٦ (د-٤٤) والترتيبات المقررة فيهما.

ومن بين مهام منظمنا إبلاغ المنظمات غير الحكومية التي أمثلها وأعضاء تلك المنظمات المعنية بأنشطة الأمم المتحدة في مختلف الميادين التي تغطيها المنظمة. ويتم هذا العمل بأمانة، حيث إنه يعتمد فيما يعتمد على وثائق العمل والنشرات الصحفية والنصوص التي تصدرها إدارات الأمم المتحدة وما هو لدينا من سجلات وقائع المؤتمرات واللجان بأنواعها والأفرقة العاملة وغيرها من الهيئات التي نشارك في أعمالها. وهكذا فإن منظمنا تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، لم يسبق لمنظمنا أن أصدرت أي تعليق أو حكم على الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة، كما أنها لم تجازف يوماً بأداء أنشطة من شأنها النيل من سيادة دولة عضو، كما قد يدعي بعض المتقولين علينا.

وإنه لمن أبعد ما يكون عن مصلحة منظمنا أن تنتهج سلوكاً انتحارياً، حيث إن هدفنا الأول هو الإسهام قدر المستطاع في رفاه الإنسانية دون الإساءة بشكل أو آخر إلى الأمم المتحدة أو دولها الأعضاء.

وتتمثل فلسفة منظمنا في مساعدة كل إنسان مكروب حشماً كان وأياً كانت جنسيته أو لونه أو جنسه أو دينه، بهدف التخفيف من معاناة وتيسير إدماجه قدر الإمكان في بلد الإقامة. وقد تلقى بعض مناطق النفي الكوبية

واسمحوا لي أن أقول إننا أصبنا بالدهشة عند قراءتنا هذه الرسالة. ومما زاد من دهشتنا أننا رأينا اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية تنصت إليها ولو قليلاً، على الرغم من افتقارها لأي دليل يؤخذ مأخذ الجد. وحيث إننا لا نعرف ما جاء في الرسائل الأخرى، فيتعذر علينا كثيراً الرد عليها.

ويجدر بالإشارة إلى أن السيد ديسار كان نائب رئيس منظمنا. وأسفرت المكائد التي كان يخططها السيد ديسار عن قيام إدارة المنظمة بإعفائه من منصبه كنائب للرئيس. وحدث ذلك بما يتفق والإجراء المنصوص عليه في أنظمة المنظمة. والسيد ديسار متهم حالياً في شكوى جنائية قدمتها ضده.

ولما كان السيد ديسار غير قادر على الاضطلاع بمسؤولياته، فهو يحاول دون كلل وبكل الوسائل الممكنة أن يدمر الإدارة الحالية للمنظمة.

والتهم المعروضة على اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية هي في الحقيقة نتاج لخيلات نابعة من عقول يحركها الشر تسعى تصوراتها الجاحمة إلى السيطرة على إدارة منظمنا من أجل جعلها في خدمة طائفة معروفة للعالم أجمع ما كان لها أن تحصل على المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة لو لم تكن متخفية وراء هذا الستار.

ويسرني، وقد ذكرت هذا، أن تسنح لي فرصة ممارسة حقي في الدفاع عن نفسي، وهو الحق الذي تلتزم به اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التزاماً صارماً، وذلك لإلقاء بعض الضوء على هذه القضية المشينة للغاية.

وقبل أن أرد على الأسئلة المطروحة عليّ فيما يتصل بعلاقة المنظمة بالمجلس الدولي لرابطة السلم القاري (بل وتواطئها المزعوم معه في الحقيقة) وفيما يتصل بالصلوات التي يُزعم إقامتها لها مع الحركات المعارضة للنظام في كوبا،

طُلب مني لأسباب عملية أن أمثل تلك المنظمة في جنيف، وقد قبلت المهمة. وتمثل كل ما أدتيه من أنشطة باسم المجلس إلى الآن بناء على طلب السيدة مارتينيز نيتو في تفويض المندوبين المشاركين في آخر دورات لجنة حقوق الإنسان، وحجز غرفة اجتماعات خارج إطار الجلسات الرسمية. وقد تم الاتفاق بوضوح على أن بإمكان المندوبين حضور الجلسات الرسمية دون منحهم وقتاً للتكلم. وتم الالتزام بذلك. ولئن كانت السيدة مارتينيز قد أدلت ببيان، فقد فعلت ذلك باسم المجلس وليس باسم المنظمة.

وستلاحظون أيضاً أن أحداً من أعضاء منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب لم يشارك في الجلسات غير الرسمية التي نظمها المجلس. وعلاوة على ذلك، لم تُدَلَّ منظمنا خلال دورة لجنة حقوق الإنسان أو خلال دورة اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بيان أشير فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى جمهورية كوبا.

وقد انتُقدتُ أيضاً لحضوري اجتماع نظمه المجلس في مدريد يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وأود أن أوضح أنني ذهبت إلى هذا الاجتماع بصفتي الشخصية بناء على دعوة من منظميه. وكانت الجهة الداعية، لا المنظمة، هي التي تكفلت بتكاليف سفري. وما كان التعريف بي خلال هذا الاجتماع إلا من منطلق صفتي كمدافع عن حقوق الإنسان وكمندوب دائم لدى الأمم المتحدة يمثل المنظمات الدولية غير الحكومية، وليس كـ "ممثل دائم لدى الأمم المتحدة" كما ادعى ذلك زورا السيد ديسار (انظر القصصات الصحفية المأخوذة عن صحيفة ABC في مدريد والمؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر). ولم أدل ببيان خلال ذلك الاجتماع، وأكرر أنني لم أدل بـ "أي بيان".

مساعداً من وكالة المدن المتحدة للتعاون فيما بين الشمال والجنوب، كما تلقاها العديد من مناطق النفي الأخرى والمهاجرين واللاجئين من مختلف الجنسيات. ولم يحدث أن تم توجيه تلك المساعدات ضد أي بلد، ناهيك عن كوبا، وهي البلد المذكور في الاتهامات الكاذبة.

وقد طُلب مني أن أشرح طبيعة علاقة المنظمة وعلاقتي الشخصية بالمجلس الدولي لرابطة السلم القاري. وتقوم تلك العلاقة فيما يخصني على مستويين أولهما شخصي والثاني مهني.

قبل أن أقيم علاقتي مع تلك المنظمة كانت تربطني صداقة قديمة بالرئيسة الحالية للمجلس المذكور، ماري - مارتينيز نيتو. وبسبب أنشطتي المهنية التي لم يكن لها أدنى علاقة بمنظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب، حيث لم يكن لتلك المنظمة وجود بعد، عشت أكثر من ٢٠ عاماً في إسبانيا. وقد تعرفت إلى السيدة مارتينيز نيتو في تلك الظروف.

وأما عن علاقتي الشخصية بالمجلس الدولي لرابطة السلم القاري، فأود أن أحيط اللجنة علماً بأن المجلس والمنظمة منظمتان مستقلتان تماماً، وأنه لا يوجد تواطؤ فيما بينهما. ويقع مقر المجلس في حقيقة الأمر في مدريد وليس في جنيف أو فيرني - فولتير بفرنسا كما هو مزعوم. وجميع الوثائق الرسمية المدعمة لما قلته متاحة لكل الأطراف المعنية.

وعلاوة على ذلك، فأنا لست عضواً لا في المجلس ولا في مجلس إدارة تلك المنظمة. والادعاء بأن رئيسي المنظمين المذكورتين يتناوبان منصبيهما ليس له أساس من الصحة.

ومع ذلك، فبعد حصول المجلس الدولي لرابطة السلم القاري على المركز الاستشاري لدى المجلس في عام ١٩٩٩،

١ - نرجو التكرم بتزويدنا بمعلومات عن الأنشطة التي نفذتها المنظمة في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى آخر عام ٢٠٠٠، لا سيما ما يتصل بالأمم المتحدة؛

٢ - نرجو موافاتنا بقائمة بالأحداث/ المؤتمرات/ الحلقات الدراسية التي نظمتها المنظمة؛

٣ - نرجو موافاتنا بقائمة بالمنشورات التي أصدرتها المنظمة على مدى فترة السنوات الثلاث ١٩٩٨ - ٢٠٠٠؛

٤ - نرجو موافاتنا بمعلومات عن مشاركة المنظمة في اجتماعات الأمم المتحدة، مع ذكر تاريخ ومكان انعقادها، وما إذا كانت المنظمة قد أدلت خلالها ببيانات خطية أو شفوية، والموضوع الذي تناولته تلك البيانات؛

٥ - نرجو موافاتنا بقائمة بالمشاريع التي نفذتها المنظمة بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، مع التركيز بصفة خاصة على التفاصيل الكاملة لأي مشروع تم بالتعاون مع المجلس الدولي لرابطة السلم القاري؛

٦ - نرجو موافاتنا بمعلومات تفصيلية عن الروابط القائمة بين المجلس والمنظمة.

وستجتمع اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وستعرض التقرير الخاص المقدم من المنظمة. وبناء عليه، نرجو تقديم المعلومات المطلوبة على وجه السرعة.

(توقيع) حنيفة مزوي

وفيما يتعلق بالسؤال عما إذا كانت الوكالة أو كنت أنا بصفتي الشخصية على علاقة ما بحركات المعارضة "النشطة"، أستطيع أنؤكد مقسما بشرفي أننا لسنا، لا الوكالة ولا أنا، على أية علاقة بأي نوع مع تلك الحركات. والواقع هو أننا لا نعرف شيئا عنها، وأننا لا نعلم بوجودها.

وفي النهاية، أود أن أوضح أننا قمنا بأنشطتنا منذ إنشاء منظماتنا بروح من التعاون والشفافية مع أجهزة الأمم المتحدة. ونعتمد بالطبع مواصلة هذه العملية بالإسهام بطريقة إيجابية في أنشطة الأمم المتحدة، وبالتالي أنشطة دولها الأعضاء، ونعتمد تقديم طلب في أقرب وقت ممكن لإعادة تصنيفنا إلى الفئة العامة.

ولكي تتمكن من الاستمرار في السير على هذا الدرب، نعتمد على ما يتسم به أعضاء اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية من نفاذ بصيرة واقتناع عميق بنا للإبقاء على مركز المنظمة الخاص لدى المجلس.

هاء - رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من قسم المنظمات غير الحكومية إلى رئيس منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب يطلب فيها معلومات إضافية

نخطكم علما باستلامنا رسالتكم المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ التي أحلتكم بها التقرير الخاص المقدم من منظمة المدن المتحدة من أجل تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب، كما طلبت ذلك اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في دورتها لعام ٢٠٠٠.

وتتمثل المعلومات الإضافية المطلوبة فيما يلي:

ثانيا - الاتحاد العالمي للعمل ألف - معلومات أساسية

إحالة الموضوع إلى دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠ لمواصلة النظر فيه.

باء - رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى قسم المنظمات غير الحكومية من الأمين العام للاتحاد العالمي للعمل

نتوجه لكم بالشكر على رسالتكم التي طلبتم فيها إعداد تقرير متابعة فيما يتصل بالموضوع العالق مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية. ويجري حاليا بحث إمكانية قيام الاتحاد العالمي للعمل بإيفاد بعثة إلى جمهورية إيران الإسلامية، وذلك من خلال منظمة العمل الدولية.

وفي الوقت نفسه، نود أن نخطط اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية علما بأن الأفراد الذين شاركوا في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان والذين ثار حولهم الجدل مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية لم يعودوا أعضاء في الاتحاد الديمقراطي للعمال الإيرانيين، ولا علاقة لهم بالاتحاد العالمي للعمل.

وكما تعلمون، فقد جمدنا مشاركة هؤلاء الأفراد في أي نشاط تنظمه الأمم المتحدة باسم الاتحاد العالمي للعمل انتظارا للبت في هذا الموضوع.

وبناء عليه، نطلب منكم رسميا أن تُنهي اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية هذا الموضوع.

(توقيع) ويلي ثايس

الأمين العام

كان معروضا على اللجنة في دورتها المستأنفة لعام ١٩٩٨ التقرير الخاص المقدم من الاتحاد العالمي للعمل (انظر E/C.2/1998/2) الذي طُلب ردا على شكوى قدمتها حكومة جمهورية إيران الإسلامية فيما يتصل بتفويض المنظمة لممثلين غير مقبولين أمام الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وقد أعرب المراقب عن جمهورية إيران الإسلامية عن عدم رضاه عن التقرير، وطلب معلومات إضافية فضلا عن وجود ممثل للمنظمة في دورة اللجنة لعام ١٩٩٩. وفي دورة اللجنة لعام ١٩٩٩، قدمت المنظمة معلومات إضافية إلى اللجنة (انظر E/C.2/1999/3). ورد ممثل الاتحاد العالمي للعمل على أسئلة اللجنة، واقترح عقد حوار مع الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ورحب المراقب عن جمهورية إيران الإسلامية بهذا الاقتراح؛ غير أنه وجد أن التقرير غير ملائم، وطلب إلى اللجنة أن تطالب المنظمة بإعداد تقرير خاص جديد للرد على الأسئلة المطروحة. وفي الدورة المستأنفة لعام ١٩٩٩، استعرضت اللجنة التقرير الخاص الجديد (انظر E/C.2/1999/3/Add.1) الذي قدمته المنظمة. وعلاوة على ذلك، فقد أحاط ممثل المنظمة للجنة علما بأن الاتحاد العالمي للعمل يخوض مناقشات مكثفة في هذا الصدد مع ممثلي منظمة العمل الدولية في جنيف.

وقامت المنظمة بإحاطة اللجنة علما في دورتها لعام ٢٠٠٠ بأن المناقشات ما زالت مستمرة بين الاتحاد ووفد جمهورية إيران الإسلامية. وطلب الوفد المراقب عن جمهورية إيران الإسلامية عدم قيام المنظمة في المستقبل بتفويض الأفراد الذين تم تفويضهم عن طريق الخطأ في عام ١٩٩٨، وتجميد أنشطتها لحين التحقيق في هذا الموضوع. وقررت اللجنة